

مع المفقود وارتى بحجب لم يعط شيئا وان انتقص
حقه به يعطى اقل التصيين ويوقف الباقي كالحمل
كتاب الشركة شركة الملك ان يملك اثنان عينا
او اوشرا وكل اجنبي في قسط غير وشركة العقد
ان يقول احدهما شريك في كذا ويقبل الاخر وهي
مفاوضة ان تضمنت وكالة وكفالة ونسأويا مالا
وتصرفا ودينيا فلا تصح بين حر وعبد وصبي وبالغ
ومسلم وكافر وما يشتر به كل يقع مشتركا الاطعام
اهله وكسوتهم وكل دين نزه احدهما تجارة وغصب
وكفالة نزه الاخر وتبطل ان وهب لاحدهما او ورث
ما تصح فيه الشركة لا العوض ولا تصح مفاوضة وعنان
بغير التقدين والتبر والفلوس النافقة ولو باع كل
نصف عرضه بنصف عرض الاخر وعقد الشركة تصح
ان تضمنت وكالة فقط وتصح مع النسأوي في المال
دون الرجوع عكسه وبعض المال وخلافه لجنس وعدم

الحاظر

رف الحاط وطول المشتري بالتمن فقط ورجع على شريكه
بمحضته منه وتبطل لصلاك المالكين او احدهما قبل الشراء
وان اشترى احدهما بما له وهلك مال الاخر فالمشتري
بينهما ورجع محضته من ثمنه على شريكه ونفسه ان
شطر لاحدهما درهم مائة من الرجح واكل واحد
من شريكه العنان ان يضع ويستاجر ويودع ويضار
ويوكل ويذبح في المالا مائة وتقبل ان اشترك خياطان
او خياط وصباغ على ان يتقبلا الاعمال ويكون الكسب
بينهما وكل عمل يتقبله احدهما يترههما وكسب احدهما
بينهما ووجوه ان اشتركا بل ما اعلم ان يشترى
بوجوه لهما ويبيعا وتتضمن الوكالة فان شرط المناصفة
المشترى او مثلثته فالرجح كذلك وبطل شرط الفضل
فصل ولا تصح الشركة في خطاب واصطيا دواسقاة
والكسب للعامل وعليه الاجر الرجح والرجح في الشركة
الفاسدة بقدر المال وان شرط الفضل وتبطل الشركة

والمفاوضة مع

Copyright © King Saud University